مراجعة كتاب:

التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عمان : ندوات صحفية

مراجعة: د. رائـد حلـس[1]*

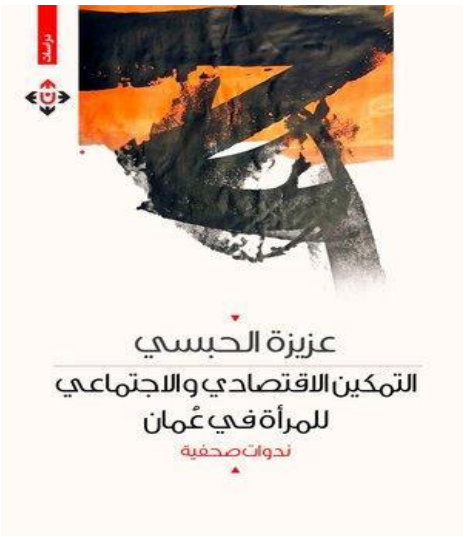

عنوان الكتاب: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عمان : ندوات صحفية

المؤلف: عزيزة الحبسي

الناشر: الآن ناشرون وموزعون

الأردن – عمان: 2020.

عدد الصفحات: 177 صفحة، مقسمة إلى 6 فصول.

ناقش كتاب "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عمان : ندوات صحفية" أوضاع العاملات في مجال الإعلام ووصول المرأة إلى المراكز العليا فيه، كما ناقشت الندوات وضعية المرأة العُمانيّة

[1]* استشاري في قضايا الاقتصاد والتنمية، غزة – فلسطين.

في القطاع الخاص، والتحديات التي تواجهها، وكيفية تجاوزها، وترى المؤلفة فيه أن "الوسائط الإعلامية وسائل فعالة إذا أُحسِن توجيهها بالشكل الصحيح لخدمة قضايا وشؤون المرأة، فقد كثرت في الآونة الأخيرة المطالَبات المتعلِّقة بالنساء سواء من ناحية المساواة في الترقّي الوظيفي والإداري أو من ناحية التكافؤ المهني والوظيفي

يستكشف الكتاب حالة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عمان، من خلال سلسلة من الندوات والمؤتمرات الصحفية التي أجرتها الكاتبة مدعمة بمقابلات مع نساء عمانيات من مختلف القطاعات، بما في ذلك الأعمال والحكومة والمجتمع المدني.

ويرصد الكتاب العديد من الإشكاليات التي تواجه المرأة العاملة في الشركات كتدنّي الرواتب وطول ساعات العمل وقلة فرص التدريب والتأهيل المتاحة, وسبل وآليات مواجهتها كحلول عملية لدعم المرأة وزيادة مشاركتها في هذا القطاع.. كما تطرَّقت الندوة إلى المساحة المتاحة للمرأة في القطاع الخاص وفرص التدريب الحكومية المتاحة لها إضافة إلى فرص العمل المتوفِّرة أمام الباحثات عن عمل في الشركات والمؤسسات الخاصة وقدمت الندوات التي عقدتها جريدة عمان رؤاها عن تحديث دور الجمعيات النسائية في السلطنة وضرورة ايجاد حلول جذرية للمشكلات التي تعاني منها جمعيات المرأة والتي يبلغ عددها (40) جمعية نسائية تطوعية خلال عام (2003) و(2004) ويرزح أغلبها تحت معوقات تمويلية واجتماعية وثقافية ويعاني من روتينية البرامج وتكرار المناشط وكذلك غياب الكوادر المؤهَّلة والواعية بالعمل التطوعي ما يمنعها من لعب دور مواكب لنمو المجتمع.. فكان من الهام أن تؤكد هذه الندوات على أهمية إحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات الاجتماعية وتطوير مفهوم العمل الاجتماعي. ولأنّ التعليم هو الوجه الحضاري لنمو المجتمعات فقد رصدت الندوات الخاصة بتمكين المرأة في جريدة عمان مسيرة محو الأمية في السلطنة ومشاركة المرأة العمانيّة فيها. حيث تشير الأرقام والإحصائيات إلى أنّ النساء العمانيات هنّ الأكثر إقبالاً على مراكز الأمية لتعلم القراءة والكتابة، فهناك (58361) عمانياً تحرَّروا من الأمية حتى عام (2005) أكثرهم من النساء وتقول الدلائل بأنّ عدد المعلِّمات خريجات الشهادة العامة والعاملات في مجال محو الأمية هذا العام بلغ (750) معلمة، الأمر الذي يؤكد رغبة المرأة في عمان في محو أميتها الأبجدية والحضارية معاً، لكن هل ما زالت هناك عراقيل تحدّ من محو مزيد من الأمية في الولايات والقرى العمانيّة بين المواطنين والمواطنات؟ وهل أسهم خريجو الشهادة العامة فعلياً في

دفع هذا المشروع الحضاري إلى الأمام؟ وكيف يمكن إعطاؤه دفعة قوية لمحو الأمية في ظل وجود نسبة أمية تقدَّر ب 22% بين أوساط العمانيين ومخرجات الشهادة العامة؟ وتساؤلات كثيرة طُرِحت لفتح الباب على مصراعَية أمام إجابات تسهم نحو تمكين اقتصادي واجتماعي أكبر للمرأة في عُمان.

ينتمي الكتاب إلى نوعية الدراسات النوعية حيث اتبعت منهجية التحليل النوعي المدعوم بالمقابلات التي أجرتها الكاتبة خلال سلسلة من الندوات الصحفية مع عمانيين من مختلف القطاعات، بما في ذلك الأعمال التجارية، الحكومة والمجتمع المدني.

كما استخدمت الكاتبة مجموعة من المصادر، منها: الندوات الصحفية والمقابلات المعمقة مع النساء العمانيات المشاركات في المؤتمرات الصحفية، إضافة إلى التقارير والدراسات المتعلقة بتمكين المرأة في عُمان ، بما في ذلك تقارير من وزارة التنمية الاجتماعية العمانية غرفة تجارة وصناعة عمان، وعلاوة على ذلك مراجعة وثائق السياسة ذات الصلة بتمكين المرأة في عُمان، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية

يتضمن الكتاب ستة فصول، تتناول الندوات الصحفية التي تطرقت إلى القضايا ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العُمانية، نستعرضها فيما يلي:

الفصل الأول: لحمة عامة حول الكتاب

يقدم الفصل لمحة عامة حول كتاب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عُمان – ندوات صحفية، ويحدد أهداف المؤتمرات الصحفية.

الفصل الثاني: وضع تعليم المرأة وتشغيلها في عُمان

يرصد الفصل الندوات الصحفية والمؤتمرات ذات العلاقة بوضع تعليم المرأة وتشغيلها في عُمان، بما في ذلك التحديات التي تواجهها والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز مشاركتها.

حيث ركزت الندوات الصحفية والمؤتمرات في هذا الفصل على التجربة العُمانية في مجال تعليم المرأة، والتي تعتبر تجربة رائدة، حيث انطلقت تلك التجربة من منطلق الايمان الكامل بضرورة تفعيل نصف المجتمع، والدفع بتعليمها في كافة التخصصات والمستويات.

وسلط الفصل الضوء على الندوات الصحفية التي ناقشت الاهتمام الخاص الذي أولته سلطنة عُمان بالتعليم لمختلف المراحل العمرية، دون تمييز بين الجنسين (الذكور والاناث)، حيث تضمنت الندوات الصحفية والمؤتمرات في هذا الفصل التشريعات والقوانين والإجراءات التي اتخذتها سلطنة عمان فيما يتعلق بتعليم المرأة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص التعليمية، والتي وفرت إطارًا عامًا للعمل من أجل دعم تمكين المرأة وزيادة قدرتها التنافسية في سوق العمل.

كما أن التعليم في سلطنة عُمان حق أساسي لجميع المواطنين، وتلتزم الدولة بمجانية التعليم لجميع الطلاب بصرف النظر عن جنسهم، أو وضعهم الاجتماعي، أو خلفياتهم الثقافية، أو مكان إقامتهم، وذلك للقناعة بأنّ التعليم طريق العدالة وتحقيق المساواة.

كما ناقشت الندوات الصحفية التي يوثقها هذا الفصل من الكتاب وضعية المرأة في القطاع الخاص العُماني كون وجودها في هذا القطاع بالغ الأهمية، فمستقبل الاقتصاد في سلطنة عُمان يعتمد على قوة القطاع الخاص.

وطالبت الندوات الصحفية بضرورة تدعيم وجود النساء في المؤسسات الأهلية والخاصة ورفع مشاركتهن في التنمية الاقتصادية، ودعت إلى تمكين المرأة في عُمان والتوعية إزاء قانون العمل العُماني وتبصير النساء العاملات العُمانيات في المنشآت الخاصة بحقوقهن وواجباتهن.

كما ناقشت الندوات الصحفية كذلك أوضاع العاملات العُمانيات في القطاع الخاص ونصيبهن من عملية "التعمين" والاحلال في الشركات ورصدت الإشكاليات التي تواجه المرأة العُمانية العاملة في الشركات كتدني الأجور والرواتب وطول ساعات العمل، وقلة فرص التدريب والتأهيل المتاحة وسبل وآليات مواجهتها كحلول عملية لدعم المرأة وزيادة مشاركتها في هذا القطاع.

الفصل الثالث: وضع ريادة الأعمال النسائية في عُمان

يبحث الفصل في وضع ريادة الأعمال النسائية في عُمان، بما في ذلك التحديات والفرص المتاحة لرائدات الأعمال.

تناولت الكاتبة في هذا الفصل الندوات الصحفية والمؤتمرات التي عرضت واقع ريادة الأعمال النسائية في سلطنة عمان، وتوضيح أهم العوامل المؤثرة على نجاح ريادة الأعمال النسائية في سلطنة عُمان.

وعلى الرغم من الفرص التي وفرتها سلطنة عُمان لتشجيع دخول المرأة في سوق العمل وممارسة الأعمال الريادية الخاصة بها، وما حققته من إنجازات إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق المشاركة الريادية النسائية، أبرز هذه التحديات هي القيود الاجتماعية التي لا تشجع على استقلال المرأة اقتصاديا عن الرجل، بالإضافة إلى افتقار البعض منهن إلى المهارات الفنية والإدارية والمالية، مما يعيق دخولهن مجال الأعمال، إلى جانب الخوف من خوض المغامرة، ونقص المعلومات. يليها التحديات المتصلة بالجوانب الثقافية مثل دور العائلة إلى جانب المسؤوليات العائلية من العوامل المعيقة لريادة الأعمال النسائية.

وثمة هناك تحديات أخرى تتمثل في رفض المجتمع لفكرة المرأة الرائدة وحصرها ضمن خدمات معينة أو قطاع محدد؛ لتبقى محصورة بين العمل في نطاق الأسرة، أو مجال العمل المؤنث، يؤثر سلبًا على المساهمة الفاعلة للمرأة في قطاع ريادة الأعمال.

وتؤكد الكاتبة في هذا الفصل على أن تطور ريادة الأعمال النسائية في السلطنة يحتاج إلى دعم سياسي واقتصادي من الحكومة والمجتمع لتتمكن من تحقيق ذاتها، وتساهم جنبًا إلى جنب مع شريكها الرجل في بناء الاقتصاد، والتقليل من نسبة البطالة، والقضاء على الفقر، وهذا لا يكون على حساب تفكيك المجتمع ومخالفة العادات والتقاليد، وإنما بالتوازي مع دورها المتوازن في مجتمعها وأسرتها.

الفصل الرابع: تمثيل المرأة في المناصب القيادية في عُمان

يتناول الفصل تمثيل المرأة في المناصب القيادية في عُمان، بما في ذلك التحديات يواجهون والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز أدوارهم القيادية.

سلطت الندوات والمؤتمرات الصحفية الضوء في هذا الفصل قضية تمثيل المرأة في المناصب القيادية في عُمان، حيث يتواجد حاليًا في مجلس الوزراء العماني ثلاث وزيرات من بين 22 وزيرا، و12 امرأة عضوا بمجلس الدولة من بين 86 عضوا، إضافة إلى مقعدين تشغلهما امرأتان في مجلس الشورى من 86 مقعدا.

تناقش الكاتبة في هذا الفصل ما إذا كانت نسوية الدولة في عُمان تدعم حقوق النساء عامة وتدفع إلى رفع نسب تمثيلهن في المناصب القيادية العليا لايزال تمثيلهن فيها متدنيًا، على الرغم من السلطنة كانت رائدة على دول أخرى في منطقة الخليج حيث كانت سلطنة عُمان أول دولة خليجية تمنح النساء الحق في ممارسة حقوقهن السياسية في عام 1994، وهذا يعني أن القيادة السياسية تؤمن بدور المرأة وبقدرتها في تولي المناصب العليا.

وتؤكد الكاتبة في هذا الفصل على أن تأخر تمكين المرأة في مجالات مثل القضاء والمحافظات يأتي نتيجة لمراعاة الدولة، التي تؤمن بسياسة التدرج، لحساسية المجتمع تجاه قضايا تتعلق بالمرأة.

الفصل الخامس: دور المرأة العمانية في المجتمع المدني

يسلط الفصل الضوء على دور المرأة العمانية في المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركتهم في تنمية المجتمع والمبادرات الاجتماعية.

ركزت الكاتبة في هذا الفصل على الندوات والمؤتمرات الصحفية التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في عمان، وأشارت إلى هذه المنظمات يمكن أن توفر مساحة للنساء للتواصل وتبادل الخبرات وتطوير المهارات القيادية، ويمكنهم أيضًا الدفاع عن تغييرات السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

كما ناقشت الكاتبة دور الشراكات الدولية والتعاون في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في عمان. وتشير إلى أن المنظمات الدولية يمكنها تقديم التمويل والمساعدة الفنية لدعم مبادرات المشاركة السياسية للمرأة، فضلاً عن زيادة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الفصل السادس: دور وسائل الإعلام في تعزيز تمكين المرأة في عُمان

يسلط الفصل الضوء على جهود الاعلام ودوره في تمكين النساء العُمانيات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال نقل جزء من إسهامات الصحافة المكتوبة في عُمان، وبالأخص صحيفة "عُمان" الصحيفة الرسمية للسلطنة التي تظل نهجها واضحًا في بلورة الرؤى والخطوط العريضة لإسهامات المرأة العُمانية في البناء والتنمية.

تناولت الكاتبة في هذا الفصل، العديد من الندوات الصحفية لقضايا المرأة بعمق وتحليل دقيقين، فقد كانت صحيفة "عُمان" ممثلة في قسم المرأة والطفل السباقة لعقد نقاشات الطاولة المستديرة والندوات المتخصصة في هذا المجال.

وقد أظهرت الكاتبة أيضًا ما أسهمه الاعلام العُماني في نقل الوجه الواقعي للمرأة في سلطنة عُمان وواقع المرأة الإعلامية في جهاز الاعلام العُماني والأساليب التي تعاطت فيها مع التحديات التي وقفت أمام إعطاء صور إيجابية أكبر وأفضل للنساء في الساحة العُمانية.

وقد عقدت ندوات صحفية ناقشت الواقع الإعلامي والمتغيرات التي تحكمه في عصر العولمة وتسارع المعلومات، فقد بات الاعلام أحد الوسائل والسبل للتنمية والتحديث وبشكل خاص في العالم الثالث.

وتعد الوسائط الإعلامية وسائل فعالة إذا أُحسن توجيهها بالشكل الصحيح لخدمة قضايا وشؤون المرأة، حيث كثرت في الآونة الأخيرة المطالبات المتعلقة بالنساء سواء من ناحية المساواة في الترقيات الوظيفية والإدارية أو من ناحية تكافؤ الفرص المهني والوظيفي.

وكانت الندوات الصحفية التي عقدت تبحث فيما إذا قدمت المرأة في سلطنة عُمان إعلاميًا بالشكل الذي يزيدها حماسًا وواقعية تجاه تأكيد اعتبارها نصفًا حقيقيًا وشريكًا في التنمية.

وناقشت الندوات الصحفية التي عقدت أيضًا أوضاع النساء العاملات في القطاع الإعلامي العُماني ووصول المرأة إلى المراكز العليا إعلاميًا، إضافة إلى محدودية الفرص الشاغرة مهنيًا للجيل الجديد ودور المؤسسات الرسمية في إعطاء مساحة جيدة للمرأة.

واختتمت الكاتبة الكتاب بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج الرئيسية للندوات والمؤتمرات الصحفية وقدمت مجموعة من التوصيات لتعزيز الاقتصاد والتمكين الاجتماعي للمرأة في عمان.

خلاصة النتائج:

تطرقت الندوات الصحفية التي عقدت ويوثقها الكتاب إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بقضايا التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العُمانية، أهمها:

- أحرزت المرأة العمانية تقدمًا كبيرًا في مجال التعليم ومشاركتها في القوى العاملة في السنوات الاخيرة.
- تواجه المرأة في عُمان تحديات مثل التمييز القائم على النوع الاجتماعي ، والحواجز الثقافية التي تحد من الوصول إلى فرص التمويل والتدريب.
- دور المرأة في ريادة الأعمال والقيادة غير ممثلة تمثيلا ناقصا في عمان ، ولا تزال مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار محدودة.

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز تمكين المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين في عمان.

أهم التوصيات:

تضمنت الندوات الصحفية التي عقدت ويوثقها الكتاب مجموعة من التوصيات لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العُمانية، أهمها:

- معالجة العوائق الثقافية والاجتماعية التي تمنع النساء من تحقيق الإمكانات الكاملة، بما في ذلك التمييز القائم على النوع الاجتماعي والقوالب النمطية.
- توفير المزيد من فرص الحصول على التمويل والتدريب للمرأة، لا سيما في المجالات التي تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا.
- إنشاء المزيد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعزيز ريادة المرأة وريادتها في سلطنة عُمان.
- زيادة تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار على المستويين المجتمعي والوطني.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في عمان.
- ضرورة تدعيم وجود النساء في المؤسسات الأهلية والخاصة ورفع مشاركتهن في التنمية الاقتصادية.
- لا بد من تمكين المرأة في عُمان والتوعية إزاء قانون العمل العُماني وتبصير النساء العاملات العُمانيات في المنشآت الخاصة بحقوقهن وواجباتهن.

وقد لاقى الكتاب استقبالًا جيدًا ويعتبر مساهمة قيمة في الأدبيات المتعلقة بتمكين المرأة في عمان نتيجة تحليله الشامل لحالة تمكين المرأة في عمان وتوصياته لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلاد، وكذلك استخدام طرق البحث النوعي، مثل المقابلات والتحليل الموضوعي، إضافة لتقديمه معلومات غنية ومفصلة حول تجارب المرأة العمانية والعوامل التي تساهم في تمكينهن، وع ذلك هناك بعض الملاحظات لهذا الكتاب والتي لا تقدح في أهمية الكتاب وعمقه تتمثل فيما يلي:

- الكتاب والندوات الصحفية كان جل تركيزها على فئة ديموغرافية ضيقة من النساء في عمان، وبالتالي لم تأخذ في الاعتبار تجارب النساء من خلفيات مختلفة أو مع أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة.
- الكتاب له نطاق محدود، ويركز بشكل أساسي على التمكين الاقتصادي والاجتماعي ويتجاهل العوامل المهمة الأخرى التي تساهم في رفاهية المرأة ، مثل التمكين السياسي والوصول إلى التعليم.
- الكتاب عبارة عن ندوات صحفية وبالتالي يفتقر إلى التحليل النقدي للسياق الاجتماعي و والسياق السياسي التي توجد بها النساء في عمان ، وبالتالي قد لا تقدم فهماً كاملاً لتجاربهن ما يؤدي ذلك إلى فهم سطحي للقضايا التي تواجه المرأة في عمان.
- تركيز الكتاب والندوات الصحفية بشكل كبير على قصص النجاح واغفال التحديات والعقبات التي تواجهها المرأة في عمان في حياتها اليومية، ما يؤدي إلى رؤية مشوهة لتجارب النساء في عمان.

خاتمة:

بشكل عام، يوفر كتاب "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عمان: الندوات الصحفية" رؤى قيمة حول التقدم والتحديات التي تواجه تمكين المرأة في عمان ويقدم توصيات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السلطنة. ويسلط الضوء على أهمية التعليم وريادة الأعمال والقيادة والمدنية والمجتمعية في تعزيز تمكين المرأة في عمان.